ورقة سياسية

أزمة الكهرباء في العراق

W.A.R.C
West Asia Research Center

ورقة سياسية

أزمة الكهرباء في العراق

W.A.R.C
West Asia Research Center

14-9-2021

على مدار الأشهر القليلة الماضية، تعرضت محطات كهرباء في العراق لهجمات، إذ قالت وسائل إعلام محلية إن أكثر من 70 برجا لخطوط الضغط العالي للكهرباء تعرض للتخريب، فيما يشتبه بأن داعش يقف وراء هذه الهجمات. لكن الناطق باسم وزارة الكهرباء العراقية قال في مقابلة تليفزيونية إن "هناك من يحاول زعزعة استقرار البلاد ونشر الفوضى". الإرهابيون استغلوا أزمة طويلة الأمد يعاني منها العراق تتعلق بانقطاع شبه دائم للكهرباء خاصة مع اشتداد درجات الحرارة في الصيف. ففي هذا البلد الغني بالنفط، لا تمتلك معظم المدن العراقية مصدرا للطاقة الكهربائية على مدار ساعات اليوم، وانقطاع الكهرباء بات جزءا من الحياة اليومية للعراقيين، فيما يزداد الأمر سوءا مع ارتفاع درجات الحرارة في شهري تموز وآب من كل عام.

- أولا: أسباب أزمة الكهرباء:

تتعدد أسباب ازمة الكهرباء في العراق التي تهدد استقراره السياسي والاجتماعي والأمني، برغم الوعود المتكررة بإصلاح المشكلة التي كبدت الخزينة أكثر من 80 مليار دولار منذ العام 2005. الواقع هو ان الارهابيين يحاولون استغلال هذه المشكلة القائمة منذ فترة طويلة فيما يتعلق بالعجز في الخدمة الكهربائية حيث أن العديد من المدن لا تتوفر فيها خدمة الكهرباء 24 ساعة يوميا، وهي مشكلة تتفاقم خلال فصل الصيف حيث ترتفع درجات الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية، والطلب يفوق الإمدادات وهو ما يسبب الانقطاعات، إذ إن الأيام الاخيرة حصل توقف لساعات في الكهرباء في مبان حكومية ومطارات ومستشفيات. ومع حلول كل صيف في العراق، تعد الحكومة بأداء عمل أفضل، وفي كانون الأول 2020، توصلت لجنة برلمانية تشكلت للتحقيق في قطاع الطاقة، إلا ان 81 مليار دولار أنفقت على القطاع منذ العام 2005، وحتى الآن لم يلاحظ تحسن ملحوظ. ويقول المحللون في العراق أن مشكلة الكهرباء هي أكثر تعقيدًا من كونها فقط مشكلة فساد، وبالتالي هناك عوامل عدة لعبت دورًا في ذلك، أبرزها:

1. الفساد الداخلي

المشكلة الأساسية في هذا القطاع، هو أن الطلب على الكهرباء يفوق العرض والقدرة على انتاج الطاقة الكهربائية في العراق. وكانت قد بلغت هذه الأزمة ذروتها مع انقطاع الكهرباء دام لساعات عن مستشفيات ومباني حكومية وحتى مطارات. وأثارت أزمة انقطاع الكهرباء موجة تظاهرات، إذ اقتحم متظاهرون غاضبون عددا من محطات الكهرباء في العاصمة بغداد وديالى التي تقع على بعد 40 كيلومترا في الشمال من بغداد. وفي حزيران الماضي، قدم وزير الكهرباء ماجد حنتوش استقالته ليصبح بذلك وزير الكهرباء الثامن عشر على التوالي الذي يستقيل خلال الصيف في العراق. تعهدت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالعمل على حل أزمة الكهرباء في وعود تكرر

على أذان العراقيين سماعها كل صيف، لكن يبدو أن القائمين على إدارة البلاد لا يفعلون شيئا على أرض الواقع في العراق الغني بالنفط.

وبحسب المحلل في الوكالة الدولية للطاقة في باريس، علي الصفار، فـ"إن الأمر يشبه العاصفة الكبيرة إذ أنه لا يتعلق بمشكلة تقنية فحسب بل هناك عوامل غير تقنية وراء أزمة الكهرباء في العراق فهناك أسباب سياسية واقتصادية".

بينما يوجد مقربون من دائرتي الصدر والكاظمي يقيمون أزمة الطاقة بأنها «محاولة جريئة لتوريطهم مع الشارع العراقي»، الذي يشهد أساساً احتجاجات غاضبة على تردي الخدمات في موسم حار بلغ معدل الحرارة فيه نحو 50 درجة مئوية. وبحسب نظام توزيع مناصب الحكومة بين الفعاليات السياسية، فإن وزارة الكهرباء من حصة التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، لكن عضو لجنة الطاقة في البرلمان العراقي، صادق السليطي، قال، إن «الوزير ماجد حنتوش (الذي قبل الكاظمي استقالته أخيراً) مستقل ولا ينتمي إلى (التيار)»، مشيراً إلى أن "أزمة الإطفاء شبه التام ذات بعد خارجي، تترافق مع عيوب إدارية داخلية".

يوجد عامل الفساد الداخلي الذي يلعب دورًا أساسيًا في بروز هذه الأزمة، إلا أن ذلك لا ينفي العامل الخارجي، إذ يوجد عوامل أخرى ترتبط بالعلاقات الدولية المتوترة والصعبة بين العراق والمجتمع الدولي خاصة في محيطه الإقليمي. فقد وقّع العراق اتفاقيات لاستيراد الكهرباء من دول مثل الأردن والكويت ومؤخرا مع السعودية ومصر لدعم الشبكة الكهربائية العراقية التي تعاني نقصًا حادًا. كذلك تمدّ إيران الجانب العراقي بالكهرباء والغاز الذي يغذّي محطات توليد الكهرباء وهو الأمر الذي تحاول الولايات المتحدة ثني العراق عنه، وكانت إيران قد طالبت العراق سداد مدفوعات الطاقة والديون المتراكمة عليه التي تقدر بمليارات الدولارات فيما تعد العقوبات الأمريكية على طهران أحد الأسباب وراء عدم قدرة الحكومة العراقية على سداد هذه المدفوعات بطريقة أسرع. وقد أعلن المدير التنفيذي لشركة إدارة الكهرباء الإيرانية تعليق تصدير الكهرباء للعراق، وقال إن هذا القرار يأتي لضرورة سد احتياجات بلاده داخليا.

2. التنافس بين "سيمنز" الألمانية و"جنرال إلكتريك" الأمريكية:

كان العراق قاد أبرم اتفاقيات بين عامي 2018 و2019 مع شركتي سيمنز الألمانية وجنرال إلكتريك الأمريكية للمساعدة في إعادة تأهيل شبكات الكهرباء وتطوير قطاع الطاقة. وصرّح الرئيس التنفيذي السابق لشركة سيمنز، جو كايزر في عام 2018 أن "الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مارس ضغوطاً كبيرة على العراقيين لمنح شركة جنرال إلكتريك الأمريكية صفقة تطوير قطاع الكهرباء في العراق". التصريحات التي أدلى بها مؤخرًا الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز الألمانية الشهيرة الرائدة في مجال انتاج وتطوير الطاقة الكهربائية، تؤشر إلى جانب من جوهر أزمة الكهرباء

في العراق، وأسباب عدم حلها رغم مرور ثمانية عشر عامًا على سقوط نظام صدام، وإنفاق أكثر من ستين مليار دولار على هذا القطاع، ناهيك عن الأموال الطائلة التي أنفقها المواطنون العراقيون لشراء الكهرباء من المولدات الأهلية.

ما جاء على لسان كايزر، يؤكد أن واشنطن بإداراتها المتعاقبة على البيت الأبيض طيلة الأعوام الثمانية عشر المنصرمة، كانت وراء بقاء مشكلة الكهرباء على حالها، رغم الأموال الطائلة التي أنفقت على هذا القطاع الخدماتي المهم والحيوي في مختلف المجالات. كما ذكرت وكالة "بلومبرغ" في تشرين الثاني 2018 أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أقنعت الحكومة العراقية بتفضيل جنرال إلكتريك الأمريكية على سيمنز الألمانية بعد توقيع الأخيرة اتفاقاً بـ 15 مليار دولار مع بغداد. وتمتلك الشركتان في الوقت الحالي مشاريع في العراق فيما تدعم واشنطن شركة جنرال إلكتريك لمساعدة العراق على تقليص الاعتماد على الغاز الإيراني وكان قد أعلن السفير ماثيو تولر "أن الولايات المتحدة تعمل على تأمين الطاقة للعراق، بعيدا عن الاعتماد على إيران"، بينما ركزت ألمانيا بشكل أساسي على تحسين شبكة الكهرباء في البلاد. صحيح أن واشنطن تسعى لفرض هيمنة الشركات الأميركية على قطاع الكهرباء في العراق، وتحديدًا شركة جنرال الكتريك، المنافسة الرئيسية لشركة سيمنز الألمانية، إلا أن هناك الكثير من الدلائل والمؤشرات التي تثبت أن الولايات المتحدة لو كانت جادة وصادقة فعلًا بحل مشكلة الكهرباء في البلاد لفعلت ذلك، أو لكانت سمحت للشركات الاخرى، مثل سيمنز، الدخول على الخط، مثلما فعلت في مصر خلال الأعوام القلائل الماضية.

فبينما خطت شركة سيمنز خطوات جيدة في عام 2020 في مجال عملها لتحسين واقع الطاقة الكهربائية، وفقا لاتفاق أبرمته مع الحكومة العراقية السابقة برئاسة عادل عبد المهدي في عام 2019، فإن شركة جنرال الكتريك الاميركية لم تفعل شيئًا ذا قيمة، رغم أنها أمسكت بملف الكهرباء منذ عام 2003. ويشير خبراء بهذا الشأن إلى أن "الولايات المتحدة الاميركية دخلت بشركاتها بأهم قطاعين في العراق، وهما الكهرباء والنفط، وحصلت شركة جنرال الكتريك منذ 2003 على ثلاثة عقود رئيسية لسد عجز الكهرباء، بيد أنها فشلت وتقاعست بإنهاء أزمة الكهرباء، وعندما توجه العراق إلى شركة سيمنز الألمانية لإنهاء العجز تدخل ترامب بشكل مباشر وأوقف العقد". رغم أنَّ الشركة الأميركية التي يتجاوز عمرها 130 عاماً (تأسَّست في العام 1892) دخلت إلى العراق في العام 2003، أي بعد الاحتلال بعدة شهور، لتنفيذ مهمة محددة، تمثلت بإعادة إصلاح منظومة الطاقة الكهربائية، فإنها فشلت وعجزت عن تحقيق الحد الأدنى من النَّجاح، علماً أنَّها في بلدان أخرى نجحت في أعوام قلائل فيما فشلت به في العراق على امتداد ما يربو على عقدين من الزمن، ما يعني أن لها دور في عرقلة ملف الكهرباء في العراق فلو أرادت إصلاحه لما كان العراق عانى حتى اليوم من هذه الازمة.

والموقف الأميركي تجاه شركة سيمنز الالمانية يشبه الى حد كبير الموقف من الاتفاقية العراقية - الصينية التي أبرمت هي الأخرى في عهد حكومة عبد المهدي، إلا أن العراقيل والعقبات التي وضعت أمامها، جعلت الشروع في العمل بها أمرًا صعبًا وعسيرًا.

ومما لا يقبل الشكّ أنَّ "جنرال إلكتريك" وشركات أخرى كان لها حصة كبيرة في عوائد الصّفقات والعقود الفاسدة. وقد كان للسفير الأميركي بول بريمر، خلال العام الذي قضاه رئيساً لما يعرف بسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) في العراق بعد سقوط نظام صدام، دور سلبي خطير وكبير في التأسيس لمنظومات الفساد والهدر المالي والانحراف، مثلما أسَّس لمعادلات سياسية تقوم على المحاصصة الطائفية والقومية والمذهبية، والتي أفرزت واقعاً سياسياً قلقاً ومرتبكاً ومضطرباً ومتأزماً على طول الخط، ما يسهل استغلاله من قبل الانتهازيين والمستثمرين.

3. الدور الأميركي:

صحيح أن منظومات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة العراقية، لعبت دورًا في تعميق المشكلة، لكن ما هو واضح للكثيرين هو أن الأميركيين يتحملون جزءًا غير قليل جراء تفاقمها إلى حد كبير، وهناك شخصيات تولت شؤون وزارة الكهرباء وأفسدت فيها كثيرًا، وفي النهاية هربت إلى الولايات المتحدة، حيث حظيت هناك بالحماية رغم أنها مطلوبة للقضاء العراقي حتى يومنا هذا، إذ إنه حينما أصدرت المحكمة الجنائية في شهر تشرين الاول من عام 2006، حكمًا حضوريًا بالسجن لمدة عامين بحق وزير الكهرباء في الحكومة الانتقالية الاولى عام 2004، أيهم السامرائي الحامل للجنسية الأميركية، بتهمة الإهمال وإهدار المال العام، أقدمت عناصر من القوات الاميركية على اخراجه من قاعة المحكمة عنوة، وتسفيره مباشرة الى الولايات المتحدة، ليتولى من هناك ادارة عمليات دعم وتمويل مجاميع ارهابية مسلحة، تحت مسمى فصائل المقاومة العراقية (مقاومة النظام العراقي)، والعمل ضد النظام السياسي القائم. [1]

الساسة الأميركيون يدركون أن حل مشكلة الكهرباء بصورة جذرية في العراق من شأنه حل ومعالجة كمّ كبير من المشاكل وإعادة الروح للصناعة والزراعة وقطاعات خدمية أخرى، وهذا ما لا تريده واشنطن ارتباطًا بأجندات وحسابات خاصة. كما أن التواجد الأميركي في العراق، سواء على الأرض أو في الجو، لم يوظف بشكل ايجابي لإيقاف الحملات الإرهابية ضد أبراج وخطوط نقل الطاقة الكهربائية، لا سيما في الآونة الأخيرة، حيث تسببت التفجيرات التي طالت عشرات الخطوط والأبراج والناقلة، بانقطاع تام أو شبه تام للكهرباء في أغلب محافظات وسط وجنوب البلاد، عندما بلغت درجات الحرارة ذروتها. لم تفعل واشنطن شيئًا، وهي تراقب وتشاهد عن كثب حملات عصابات

[1] https://ar.farsnews.ir/viewpoint/news/14000415001054

"داعش" التخريبية في مناطق شاسعة لا يغيب الطيران الأميركي عن سمائها إلا نادرًا. هذا في الوقت الذي راحت فيه وسائل اعلام محلية وعربية وأجنبية، تحمل إيران المسؤولية بسبب عدم تصديرها الغاز المطلوب لتشغيل محطات انتاج الكهرباء، علمًا أن المسؤولين الايرانيين أكدوا أن طهران مستمرة بضخ الغاز للعراق، رغم تراكم المستحقات المالية بذمة العراق، وعدم تسديدها وفق الآليات المتفق عليها، وأكثر من ذلك، فإن مسؤولين حكوميين عراقيين، ثمنوا التعاون الايراني في تزويد العراق بالغاز للتخفيف من مشكلة الكهرباء. هناك مباحثات ومفاوضات الربط الكهربائي بين العراق وبعض دول الخليج ودول إقليمية أخرى، التي لم تنعكس على أرض الواقع، رغم أن جهات سياسية وإعلامية مختلفة روجت كثيرًا في أوقات سابقة بأن توجه العراق الى دول الجوار العربي كبديل عن إيران سيكون أقل كلفة ويساهم بتوفير موارد مالية كبيرة.

وقد أكد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية في تصريح خاص بقناة الحرة في 4 آب 2021، أن "الولايات المتحدة منحت العراق إعفاء لمدة 120 يوما يسمح له بدفع تكاليف واردات الكهرباء من إيران". وقال المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن اسمه "إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن جدد الإعفاء من العقوبات على إجراء العراق معاملات مالية تتعلق باستيراد الكهرباء من إيران. ويضمن الإعفاء قدرة العراق على تلبية احتياجاته من الطاقة على المدى القصير بينما يتخذ خطوات لتقليل اعتماده على واردات الطاقة الإيرانية".

4. الاستهداف المتكرر لأبراج الطاقة:

منذ عدة أشهر، تصاعدت حدة استهداف أبراج نقل الطاقة الكهربائية في العراق، لتصل إلى العاصمة بغداد، بعد أن تركزت سابقا في محافظات مثل ديالي والأنبار (مخبأً طبيعياً مهماً لمسلحي "داعش" في العراق، إذ يشن منها التنظيم هجمات متكررة في محافظة الأنبار وصولاً إلى العاصمة بغداد)، وهو تطور وصفه مختصون بالشأن الأمني، بـ«التحول الخطير الذي يستوجب استنفار المؤسسات العسكرية».

وكشفت الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية الشمالية، أن أعمال تخريب عدائية طالت الخطوط الناقلة للكهرباء، في كل من محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى عبر استهداف بخمسة تفجيرات ممنهجة وفي توقيت واحد؛ وجاء في بيانها: "أنه لليوم الثاني على التوالي، ثمة أعمال تخريب عدائية جديدة تستهدف الخطوط الناقلة في محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى، وخلال الـ 48 ساعة الماضية تم تفجير 13 برجاً"(5 آب). وفي بيان لوزارة الكهرباء في العراق، تبين أن" خطوط نقل الطاقة الكهربائية قد تعرضت خلال الأيام الماضية لـ "استهداف مبرمج ومتواصل".

بات الاستهداف الممنهج لشبكات إنتاج الطاقة الكهربائية وخطوط الامداد والتغذية بها، ظاهرة لافتة، في مسعى من قبل الجماعات الإرهابية وفي مقدمها تنظيم داعش، لتأزيم الاوضاع في البلاد أكثر مما هي متأزمة. وبحسب مصدر سياسي، في تصريح له، لموقع "سكاي نيوز عربية" قال: "نعم الدواعش الإرهابيون متورطون ولا شك، في هذه الهجمات المنظمة على أبراج الطاقة الكهربائية وخطوط نقلها، لكن ثمة جهات أخرى متورطة، وليست بالضرورة كافة عمليات الاستهداف من قبل تنظيم داعش وفقط. ليس خافيا أن تتزامن هذه العمليات التخريبية والإجرامية، بحق كل مواطن عراقي عبر حرمانه من الحق في التمتع ولو بساعات تجهيز كهربائية قليلة، وسط هذا الجو اللاهب حيث الحرارة تصل لما فوق 50 درجة، مع قرب موعد الانتخابات. فالعمليات تهدف للتأثير في مزاج الناخبين وفي تعميم الفوضى والتذمر واليأس في البلاد، وجعل هم المواطن الأول هو التفكير في قضايا الحياة يومية كشح الكهرباء، بحيث تختلط الأوراق وليتم إيصال رسالة مفادها، أن الوضع البائس في العراق سيما الخدمات، سيبقى كما هو لا بل ويزداد تخلفا وتدهورا".

وقال المتحدث باسم العمليات المشتركة اللواء تحسين الخفاجي إن أكثر من 18 عملية تخريب لأبراج الطاقة الكهربائية أحبطت وكانت تستهدف مناطق حيوية، مشيرا إلى أنهم اتخذوا إجراءات تسهم في مكافحة هذا التحدي، مؤكدا صعوبة نشر القوات العسكرية على أبراج نقل الطاقة.

يعزو المتحدث باسم وزارة الكهرباء تفاقم الأزمة إلى عدة عوامل، من بينها عمليات التخريب المستمرة، مع أهمية التذكير بأمرين؛ الأول هو إعلان تنظيم "داعش" مسؤوليته عن بعض أو معظم عمليات استهداف أبراج وخطوط نقل الطاقة، والآخر هو أن طيران التحالف الدولي الذي يجوب سماء البلاد طولاً وعرضاً، لم يتخذ أي إجراء أو يقوم بخطوة في هذا الشأن، واكتفى بالتزام الصمت ومراقبة ما يفعله "داعش".

تبلغ أبراج نقل الطاقة العراقية في المجمل نحو 46 ألف برج. تضم خريطة خطوط نقل الطاقة في العراق مناطق شاسعة غير مأهولة في الغالب بين جنوب الموصل وصلاح الدين وأجزاء من الأنبار وصولاً إلى جنوب بغداد، لتتوزع إلى بقية مدن العراق. وتطورت تلك الهجمات من ضرب أبراج النقل إلى قصف محطات توليد نوعية في البلاد، كما في محطتي «صلاح الدين» و«المسيب». وبحسب معطيات ميدانية؛ فإن الصواريخ استهدفت أجزاءً حيوية في المحطتين أخرجتها عن الخدمة، ولن تعود قبل عام من الآن. وعلق وزير الكهرباء الأسبق، قاسم الفهداوي، في تصريح متلفز، بأن القدرة على استهداف هذه الأجزاء تتطلب "إحداثيات من مصادر لديها دراية تقنية بهذه المحطات... الأمر كله شبهة واضحة". والحال أن الهجمات المنسقة ضد منظومة الطاقة في العراق تعكس حجم التعقيد ليس في الأزمة الراهنة؛ بل في عدد الفاعلين في سوق الطاقة، والتنافس الشرس فيما بينهم.

- **ثانيًا: الربط بين إيران والعراق:**

صرّح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، خلال اجتماع طارئ لبحث أزمة الطاقة، أن "العقد الإيراني هو الوحيد الذي يمد العراق بالطاقة، لكن العقوبات على طهران جعلته غير مستقر ويشوبه كثير من الصعوبات". وتقدم إيران، بحسب معطيات وأرقام، نحو ثلث قطاع الطاقة بالعراق؛ إذ يبلغ معدل تجهيزها نحو 6 آلاف ميغاواط؛ بما في ذلك ما يوفره الغاز الإيراني للمحطات العراقية، سوى أن القطاع الخاص العراقي، وعبر المحطات الاستثمارية، يوفر نحو 4 آلاف ميغاواط. وعلى الرغم من أن العراق بلد نفطي، إلا أنه يعتمد بشدة على إيران في مجال الطاقة، وذلك بسبب بنيته التحتية المتهالكة التي تجعله غير قادر على تحقيق اكتفاء ذاتي لتأمين احتياجات سكانه البالغ عددهم حوالي 40 مليون نسمة.

اقترن وقف الكهرباء إلى العراق بانخفاض حاد في تدفقات الغاز عبر خطي أنابيب الغاز من إيران. وإيران ملزمة تعاقديا بتزويد العراق بما يصل إلى 2.47 مليار قدم مكعب يوميا في الصيف، ولكن التدفقات ظلت عند 0.7-1 مليار قدم مكعب/يوم. وعلى مدار عام، يستورد العراق ما متوسطه حوالي 1.5-1.8 مليار قدم مكعب/يوم من إيران. وهذا يعني، بالإضافة إلى 1.2 جيجاوات من إمدادات الطاقة المباشرة عبر الحدود، أن إيران تزود بشكل فعال ما يصل إلى 7-8 جيجاوات (أكثر من ثلث) إمدادات الطاقة في العراق.

ويدين العراق لإيران بما يزيد عن ست مليارات دولار من المتأخّرات، هي فواتير مستحقّة على وزارة الكهرباء العراقية، إذ في حين يمكّن الإعفاء العراق من الحصول على الطاقة من جارته بدون مشكلات، فإنه يمنع بغداد من الدفع بالدولار لإيران، فـ"واحدة من الشركات الإيرانية الكبرى تستحصل أموالها بالعملة العراقية (الدينار) في محاولة للالتفاف على العقوبات الأميركية، بمساعدة من شركاء عراقيين يعملون مع جهات نافذة".

- **ثالثًا: إجراءات الحكومة العراقية:**

تسعى الحكومة العراقية إلى تقديم معالجة لأزمة الكهرباء التي يعاني منها العراق، وذلك عبر اتباع سياسات وتشكيل غرف عمليات أمنية، من شأنها أن تؤمن حماية للمنشآت وتخفف من وطأة الازمة وتحقق السيطرة على الوضع وبناءً عليه:

- شدد الكاظمي على "ضرورة وضع خطط جديدة لحماية أبراج نقل الطاقة الكهربائية، والحد من تكرار استهدافها، لما يشكله ذلك من تأثير كبير على المواطنين". ووجه الكاظمي "باستنفار القطعات الأمنية والعسكرية

والاستخبارية كافة لتأمين حماية الأبراج، وتعزيز أعداد القوات المكلفة بحمايتها، وإعادة انتشارها تزامنا مع خطط حماية الزائرين في شهر محرم الحرام وتأمين الانتخابات المبكرة". وتابع: "أمر الكاظمي بتشكيل خلية أزمة لمراقبة حماية الأبراج، وأنها ستكون هناك مراجعة لوضع القيادات الأمنية التي ستخفق في أداء مهامها". وأضاف أن "هناك استنفارا في وزارة الكهرباء لتزويد المواطنين بأفضل ساعات التجهيز"، مشيرا إلى، أن "إنتاج الطاقة ارتفع إلى أعلى مستوى له، لكن هناك أيادي تخريبية وإرهابية، لا تريد للبلد الاستقرار وستتم ملاحقتها والقصاص منها."

- أعلن وزير الداخلية عن توصيات خاصة بحماية أبراج نقل الطاقة
- تشكيل غرفة عمليات تشمل عددا من القوات الأمنية ووزارة الكهرباء
- استقالة وزير الكهرباء وفتح لجان تحقيق= محاولة لإثبات موقف الحكومة بأنها اتخذت إجراءات معينة وامتصاص الازمة تحديدا

- **رابعًا: الحلول، البدائل والصعوبات:**

1- **اتفاق مع الإمارات**

كان العراق قد وقع في 24 حزيران الماضي اتفاقا مع شركة مصدر المملوكة للدولة في ابو ظبي والمعروفة ايضا باسم شركة ابو ظبي لطاقة المستقبل لإنتاج 2 غيغاواط من الطاقة الشمسية في جنوب العراق بكلفة مليار دولار. وهذا الاتفاق هو النهج الأول للعراق في تبني الطاقة النظيفة من أجل الحد من التلوث، وتنويع مصادر الطاقة، والحد من الاعتماد على الكهرباء والغاز الإيرانيين.

2- **الاستعانة بشركات خارجية**

محطات كهرباء تعمل بالطاقة البديلة: أكد وزير النفط العراقي عبد الجبار (18 تموز 2021)، أنه تلقى عروضًا لإنشاء محطات كهرباء تعمل بالطاقة البديلة من قبل شركات عالمية، من ضمنها شركة توتال الفرنسية، وكبريات الشركات العالمية، ستُعلن لاحقًا.

وأشار إلى "إحالة مشروع "مصفى الفاو" إلى شركة (CNCEC) الصينية يأتي بعد تلقي العراق ضمانات ملزمة التمويل من مؤسسة ساساك (SASAC) المملوكة للدولة الصينية ".

3- **الربط الكهربائي**

يسعى العراق للتوسع في الربط الكهربائي مع الدول العربية بوصفه أحد الحلول المهمة للقضاء على أزمة انقطاع التيار الكهرباء. وبالفعل، أكمل العراق نحو 81% من الربط الكهربائي مع الخليج، مع حقيقة أن الحكومة العراقية تواصل مفاوضاتها مع مجلس التعاون الخليجي حول إنشاء خط بطول 300 كيلومتر، بواقع 220 كيلومتر داخل الكويت، و80 كيلومترًا داخل العراق، حسب وكالة الأنباء العراقية. ومن جانبه، أكد المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية، أحمد موسى، أن مشروع الربط الكهربائي مع دول الخليج سيكون جاهزًا للعمل في صيف 2022، مشيرًا إلى أن المرحلة الأولى تتضمن نقل 500 ميغاواط، وهي قيمة محدودة جدًا مقارنة مع حاجة العراق تقريبًا لما يبلغ 28 ألف ميغا واط.

كما يسعى العراق للربط الكهربائي مع الأردن، والعمل على تأسيس سوق طاقة مفتوحة، إذ يُجرى حاليًا مسح للأراضي بين الدولتين، لكونها تحتوي على مخلفات حربية، وفقًا لتصريحات سابقة للمتحدث الرسمي للكهرباء. ويُعد الربط العراقي الأردني تمهيدًا للربط الكهربائي مع مصر، عن طريق العبور خلال الربط المصري الأردني المتواجد حاليًا الذي دُشّن آذار عام 1999 ويعمل بجهد 400 كيلو فولت وتبادل قدرة حتى 450 ميغاواط، بحسب تقرير لوزارة الكهرباء المصرية.

وفي كانون الأول الماضي، اتفقت كل من مصر والعراق على الربط الكهربائي والبدء في الدراسات الخاصة بالمشروع، وفقًا لتصريحات محمد شاكر وزير الكهرباء.

ولا بد من الإشارة الى أن كل محاولات الدمج العربي كبديل عن ايران لم تثمر حتى اليوم بنتائج تعالج الازمة، فبعضها تأخر والبعض الآخر لا يحاكي حاجات العراق، إنما كلها مشاريع تتحرك وفق التوجيهات الأميركية وقد تسلك مسلك جنرال الكتريك.

خاتمة

في خضم الصراع والتنافس بين الشركات الكبرى، والاسقاطات السياسية السلبية، والدور الاميركي السيئ، والتضليل الاعلامي المتواصل، يبقى الفساد يمثل أحد أبرز الحلقات المؤثرة في تفاقم ازمة الكهرباء، سواء تعلق الامر بضعف الاجراءات الحكومية المتخذة بحق الفاسدين في مختلف المفاصل، أو تعلق الأمر، بكونه - أي الفساد - جزءًا محوريًا من أجندات التعطيل والتخريب السياسية إلا أن الدور الأميركي هو الأكثر ضررًا. في بلد مثل العراق، لم ينعم طيلة

تاريخه الحديث والمعاصر بالاستقرار الحقيقي، لا يمكن فصل أيّ مشكلة أو أزمة يمر بها عن الأجندات والحسابات والمصالح السياسية الخارجية أو الداخلية. إذا كانت أزمة كهرباء العراق قد بدأت قبل 30 عاماً، حين أجهزت الولايات المتحدة الأميركية، ومعها حلفاؤها الثلاثون، على البنى التحتية والمنشآت الحيوية العراقية، كجزء من متطلبات أو ذرائع حرب تحرير الكويت من قبضة نظام صدام، فإنَّ صورة اليوم تبدو قاتمة أكثر من أي وقت مضى. هناك ثلاثية تلقي بظلالها الثقيلة على ملف الكهرباء، وربما على ملفات أخرى. هذه الثلاثية تتمثَّل بأميركا والإرهاب والفساد، وكل واحدة منها ترتبط بالأخرى وتتداخل معها وتؤثر فيها أو تتأثر بها .

الصراع المحتدم بين شركتي "جنرال الكتريك" الأميركية و"سيمنز" الألمانية حول من يستأثر بملف إصلاح وتطوير الطاقة الكهربائية في العراق، كإنتاج ونقل وتوزيع، أحد أبرز الدلائل والمؤشرات على التوظيف والاستغلال السياسي للأزمة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها الطرف الرئيسي المهيمن على مقاليد الأمور منذ إسقاط نظام صدام واحتلال العراق قبل 18 عاماً، إذ أتاحت تلك الهيمنة المجال لشركة "جنرال إلكتريك" للدخول إلى الساحة العراقية، وأوصدت الأبواب إلى أقصى قدر ممكن أمام الآخرين.

وكان استهداف الكهرباء إحدى صفحات المواجهة لممارسة الضغوط على حكومة بغداد، لتحقيق أهداف عديدة منها إرباك الأوضاع الأمنية وإفشال الاستعدادات لإجراء الانتخابات المقررة في تشرين الأول المقبل. وقد أقر الكاظمي بأن هناك حربا منظمة يتم شنها في البلد، حيث قامت مجاميع مسلحة بنسف أكثر من 80 من الأعمدة الناقلة للتيار الكهربائي بين محطات التوليد والمحافظات، وذلك كله جاء في وقت تجاوزت فيه حرارة الجو 50 درجة مئوية، مما خلق فوضى وارباكا شديدا لحكومة الكاظمي، وسط إقرار الجميع بأن أزمة الكهرباء هي نتيجة فساد الأحزاب وسوء الإدارة، إضافة إلى الضغوط الخارجية.